

دور السياسة الجبائية من الضرائب العادية في نمو الناتج الداخلي الخام  
دراسة قياسية باستخدام اختبار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة 2009-2019.  
-دراسة حالة الجزائر-

**The role of the fiscal policy of ordinary taxes in the growth of the gross domestic product**  
**A standard study using the causality and co-integration test during the period 2009-2019.**  
**-Algeria case study-**

دوداح رضوان      لجناف عبد الرزاق      شريط حسان  
جامعة الجزائر 3\*      جامعة الجزائر 3،      مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 3  
doudahredouane@yahoo.fr      ladjenef69@outlook.com      cheriet\_hacene@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2022/06/26

تاريخ الاستلام: 2022/01/07

مستخلص:

تتعلق هذه الدراسة بمتغيرين هامين في الاقتصاد الوطني وهما الإيرادات الجبائية والناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث تهدف إلى تشخيص أهمية الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية من جهة، ودراسة اثر تطور إيرادات الجباية العادية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 باستخدام اختبار السببية واختبار التكامل المشترك.

وخلصت هذه الدراسة إلى أهمية المداخيل الجبائية في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 بالرغم من تراجعها في السنة الأخيرة 2019، كما خلصنا من خلال الدراسة في جانبها التطبيقي إلى عدم وجود علاقة سببية أي ليس هناك أي تأثير بين إيرادات الجباية العادية والناتج الداخلي الخام في الجزائر في المدى القصير وإمكانية وجود تأثير في المدى الطويل وهذا ما أكده اختباري السببية لقرنجر والتكامل المشترك لجوهانسن.

الكلمات المفتاحية: الجباية العادية؛ الضرائب؛ الخزينة العمومية؛ الناتج الداخلي الخام؛ اختبار السببية.

تصنيف JEL: E62؛ F43؛ C13

**Abstract:**

This study relates to two important variables in the national economy, which are tax revenues and the gross domestic product in Algeria. It aims to

\* المؤلف المراسل: دوداح رضوان.

analyze the importance of regular taxation in financing the public treasury, and to study the impact of the ordinary tax revenues development on the GDP in Algeria during the period 2010-2018 using a causality test and integration testing.

Through this study, we realized the importance of tax revenues in financing the public treasury in Algeria during the period 2009-2019, even its decline in the last year 2019, and we also concluded through this research from, its practical aspect that, there is no causal relationship, which means that, there is no effect between ordinary tax revenues and the gross domestic product in Algeria in the short term and the possibility of an effect in the long term, which has being confirmed through causality of Granger and co-integration of Johansen tests.

Keywords: regular taxation; taxes; public treasury; gross domestic product; causation test.

**Jel Classification Codes :E62 ؛F43 ؛C13**

مقدمة:

برز دور كبير للسياسة الجبائية في تمويل الخزينة عن طريق الإيرادات الجبائية، فمن أهداف السياسة الجبائية الرفع من الاقتصاد الوطني من جهة وزيادة مستويات التحصيل الجبائي من جهة أخرى.

فقد اعتمدت الجزائر في سياستها الجبائية على قوانين تنظيمية لفرض الضرائب أو الإعفاء منها حسب الأنشطة، حيث توفر القواعد الجبائية الملزمة عدة امتيازات جبائية في شكل إعفاءات وتخفيضات، وتتناول هذه القواعد طرق تحصيل هذه الضرائب.

في ضوء ما سبق، تستهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية ونجاعة السياسة الجبائية لتمويل الخزينة عن طريق إيرادات الجبائية العادية، و من جهة أخرى تهدف الدراسة إلى كشف علاقة التأثير والسببية بين إيرادات الجبائية العادية والنمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير وال المدى الطويل.

إشكالية الدراسة: بما أن الجزائر تعتمد في سياستها الجبائية على تنظيم طرق فرض وتحصيل المداخيل الجبائية التي تعد من أهم مداخل الخزينة العمومية في الجزائر، هذا ما يجعلنا نطرح السؤال الرئيسي كإشكالية للبحث وهي:

## ما هو دور السياسة الجبائية من الضرائب العادية في دعم ونمو الدخل الوطني الخام في الجزائر خلال الفترة 2009-2019؟

فرضيات الدراسة: تستند هذه الدراسة إلى الفرضيتين التاليتين:

- للسياسة الجبائية أثر في تحديد الأوعية الجبائية ثم التحصيل الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019.

- هناك علاقة تأثير متبادلة بين إيرادات الجباية العادية والنتائج الداخلي الخام خلال المدى القصير وال المدى البعيد.

منهجية وأدوات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي فيكون الوصف في الجانب النظري لموضوع السياسة الجبائية وعلاقتها بالاقتصاد، أما التطبيقي فيعتمد على تحليل المعطيات والنتائج الإحصائية فقد تم الاعتماد على البيانات التي يوفرها موقع ONS للفترة 2009-2019.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع السياسة الجبائية من الناحية الاقتصادية وتوفيرها لمعطيات إحصائية حديثة ترصد من خلالها أداء السياسة الجبائية في التحصيل الضريبي، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إيجاد الأثر المتبادل بين إيرادات الجباية العادية والنتائج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2019.

دراسات سابقة:

- دراسة الباحثين: بن ابراهيم قويدر، شويكات محمد، بعنوان: اثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2015، (مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 01، 2020)، تطرق الباحثان في هذه الدراسة الى مدى تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا مساهمة الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ولقد خلصا الباحثان إلى انه بالرغم من الأهمية الكبيرة للضرائب في تمويل الخزينة العمومية إلا أنها غير كافية لتغطية نفقات الدولة.

- دراسة الباحثين: بلمقدم مصطفى، و بن عاتق حنان، بعنوان الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، (مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، 2013)، عرض الباحثان في هذه الدراسة للمفاهيم

المتعلقة بالجبائية والنمو الاقتصادي كما تطرقا إلى السياسة الجبائية التي اعتمدها الجزائر خلال الفترة 1986-2010، مع استعمال دراسة قياسية لآثار السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، ولقد خلص الباحثان في هذه الدراسة إلى التأثير الكبير للجبائية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولالإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور كما يلي:

**المحور الأول:** الإطار العام للسياسة الجبائية والمداخيل الجبائية في الجزائر؛  
**المحور الثاني:** تحليل تطور الجبائية العادية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2009-2019؛

**المحور الثالث:** دراسة علاقة التأثير والسببية بين إيرادات الجبائية العادية والناتج الداخلي الخام.

**1-1- مفهوم السياسة الجبائية، أهدافها، أدواتها وطرق تقييمها**

**1-1- تعريف السياسة الجبائية**

السياسة الجبائية هي عملية تحديد للإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي، وتسهيل عملية دراسة أشكال النشاط المالي لتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها بناء على رغبات أفراد المجتمع، وهي تسمح بالبحث عن الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي (خلاصي، 2014، صفحة 486)، وذلك

قصد تأسيس وتنظيم وتطبيق الاقطاعات الجبائية

طبقا لأهداف السلطات العمومية (Pierre, 2004, p. 163).

**1-2- أهداف السياسة الجبائية:**

أ- الأهداف الاقتصادية: حيث تسعى السياسة الجبائية إلى:

• التأثير على حجم الاستهلاك بالحد منه وتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو قطاعات منتجة وقادرة على خلق مناصب شغل، وتصحيح إخفاقات السوق، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.  
• وحماية المنتج الوطني وتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

ب- الأهداف الاجتماعية: حيث تعمل على تجسيد العدالة الاجتماعية من خلال:

• تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات بإعادة توزيعها.

• تشجيع استهلاك بعض المواد، والحد من استهلاك مواد أخرى، والعمل على تحقيق الرفاهية للأفراد.

ج- الأهداف المالية: وهو أهم الأهداف التي تسعى إليه السياسة الجبائية كونها تعمل على توفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات لإشباع الحاجات العامة.

د- الأهداف السياسية: فمثلا قد تخصص دولة أو أكثر بمعاملة جبائية متميزة، أو لتثبيت مركزها التجاري والتنافسي في الأسواق العالمية، كما لها دور في المجال السياسي بين الدول من خلال إعفاء احتياجات السفارات والقنصليات (سفيان و فاطمة، 2021، صفحة 85).

### 1-3- أدوات السياسة الجبائية

تعتمد السياسة الجبائية على عدة أدوات لتحقيق أهدافها المرجوة نوردتها كما يلي:

أ- الإعفاء الضريبي: الإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، بشكل مؤقت أو دائم، وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة لهذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- التخفيضات الضريبية: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزامات ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

ويوجد نوعان من التخفيضات وهما:

-تخفيضات ضريبية خاصة بالوعاء: وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، يمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع؛

-تخفيضات جبائية خاصة بالمعدل: ويعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلاً من المعدل العادي على أرباح الشركات (زهية، 2018، صفحة 9).

ج- القرض الجبائي: هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذاً بقواعد الضريبة سارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة

الضريبة المستحقة، وهو لا يمس القيمة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفرات ضريبية، ولا تتغير هذه الوفرات الضريبية تبعاً لسلم الاقتطاعات التصاعدي. إذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة فيتم تخفيضه من الضريبة، وإذا كان القرض الضريبي أكبر من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع، والجزء الذي لا يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالاً لدفعه لصالح الممول؛

د- تأجيل جبائي: هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب الوعاء الضريبي لفترة زمنية معينة، وإنما تدخل في المادة الخاضعة لضريبة في الفترات اللاحقة.

تعتبر هذه الأدوات الأكثر بروزاً والأكثر استعمالاً في السياسة الجبائية (عبد الكريم، 2014، صفحة 121).

#### 4-1- طرق تقييم السياسة الجبائية

قصد تقييم نجاح وكفاءة السياسة الجبائية تستعمل المؤشرات التالية:

أ- مؤشرات تقنية: منها الاقتصاد في النفقة، سهولة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة، مستوى كفاءة موظفي الإدارة الضريبية ودرجة مكافحة ظاهرة الغش والتهرب الجبائي.

ب- مؤشرات مالية: تتمثل في مدى توفير الموارد المالية للدولة بصورة تتناسب مع المقدرة التكلفة للاقتصاد، مع متطلبات تمويل الإنفاق العام من خلال تحقيق إيرادات جبائية على طول السنة للخزينة وتجنباً لاختناقات المالية.

ت- مؤشرات اقتصادية: درجة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وتحقيق التنمية الجهوية التي تقلل من الفوارق في مستويات المعيشة بين مختلف الدول والمساهمة في توجيه الاستثمارات.

ث- مؤشرات اجتماعية: تتمثل في التخفيض من حدة الضغط الجبائي، الحد من التفاوت الكبير في امتلاك الدخول والثروات تحقيقاً للعدالة الضريبية والاجتماعية.

إضافة إلى ما سبق هناك مؤشرات تحليلية في شكل نسب كمؤشرات الضغط الجبائي والمرونة الجبائية (بومدين و رشيد، صفحة 167).

#### 2- مكونات النظام الضريبي الجزائري:

## 2-1- الضرائب المباشرة:

تخضع المداخيل والأرباح إما للضريبة على الدخل الإجمالي Impôt sur le revenu global وإما الضريبة على أرباح الشركات Impôts sur les bénéfices des sociétés وذلك حسب طبيعة الشخص المحقق لهذه المداخيل والأرباح (شخصاً طبيعياً أو معنوياً).

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي: " تؤسس ضريبة سنوية على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي المكلف بالضريبة" (المادة 1، 2022).

وتتمثل المداخيل التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي فيما يلي: -الأرباح المهنية، - عائدات الاستثمارات الفلاحية، - الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، - عائدات رؤوس الأموال المنقولة، - المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، - فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذلك تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة (المادة 2، 2022).

وتحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تصاعدياً عن طريق الجدول التصاعدي للأرباح المهنية، كما هو موضح في الجدول رقم (1):

### الجدول رقم (1): الجدول التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي.

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (بالدينار)
0%	لا يتجاوز 240.000
23%	من 240.001 إلى 480.000
27%	من 480.001 إلى 960.000
30%	من 960.001 إلى 1920.000
33%	من 1920.001 إلى 3840.000
35%	فوق 3840.000

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائي على <https://www.mfdgi.gov.dz>،  
تاريخ الاطلاع: 2022-02-02.

ب- الضريبة على أرباح الشركات:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي حققتها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات (المادة 135، 2022).

يخضع للضريبة على أرباح الشركات كل الشركات (الأشخاص المعنوية) مهما كان شكلها أو غرضها، إلا لشركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، والشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عنه في المادة 151، وهذا الاختيار لا رجعة فيه مدة حياة الشركة (المادة 136، 2022).

معدلات الضريبة على أرباح الشركات: تحسب الضريبة على أرباح الشركات بمعدلات مختلفة كما يلي:

19% \* بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع

23% \* بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية والري، و كذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات السياحة و الأسفار.

26% \* بالنسبة للأنشطة التجارية و الخدمات.

في حالة ممارسة نشاط مختلف في نفس الوقت بمعدلات مختلفة تحدد الأرباح المختلفة لكل نشاط حسب رقم الاعمال المحقق لكل نشاط (المادة 150، 2022).

ج- الرسم على النشاط المهني :

بطبق الرسم على النشاط المهني على مايلي:

- الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية، ما عدا مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.



- رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات (المادة 217، 2022).

إضافة إلى الضرائب السابقة الذكر نذكر الضريبة الجزافية الوحيدة، الضريبة على الأملاك والرسم العقاري، رسم التطهير.

## 2-2- الضرائب غير المباشرة

### أ- الرسم على القيمة المضافة :

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالي، ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا (المادة 15).

معدلات الرسم على القيمة المضافة: يطبق الرسم على القيمة المضافة بمعدل عادي 19 %، وبمعدل مخفض 9 %، حيث يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما فيه كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته (المادة 16، 2022).

ب- حقوق التسجيل والطابع : وتتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الادارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات أو العقارات، أو عقود التنازل بالبيع أو بالإيجار وحقوق التأسيس، بالإضافة إلى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع جبائية أو دمغة.

ج- الحقوق الجمركية : المراد بالتعريف الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، حيث أن الرسم يفرض على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها، وإن كانت الرسوم على الواردات هي أنواع الرسوم الجمركية على الإطلاق.

وهناك ضرائب غير مباشرة أخرى نوردها كما يلي: الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المواد البترولية رسم المرور، رسم الضمان.

## المحور الثاني: تحليل تطور الجبائية العادية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2018-2010

### 1- أهمية وأثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

#### 1-1- أهمية واثرا للضرائب المباشرة:

تمارس السياسة الجبائية تأثيرها على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل، فعند فرض الضريبة بشكل مباشر ينتج عنه انخفاض في دخل الفرد بقدر الضريبة المقتطعة، هذا ما ينقص من القدرة الشرائية للمستهلكين، من ثم يقلل من حجم الطلب مما يقلل من حجم التضخم، غير أن بعض المستهلكين قد يفضلون الاحتفاظ بمستوى استهلاكهم قبل الاقتطاع الجبائي إلا أن ذلك يكون على حساب ادخارهم، وفي هذه الحالة يكون نقص الادخار بدلا من الاستهلاك (بومدين ك، 2018، صفحة 93).

#### 1-2- أهمية وأثر الضرائب غير المباشرة:

تمارس كذلك السياسة الجبائية أثرها في ضبط الاستهلاك بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة من خلال أثمان السلع والخدمات، حيث أن رفع معدلات الضريبة يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات، وبالتالي يخفض من استهلاك الأفراد، في حين أن هذه الضرائب تؤدي إلى تكوين ادخار عيني إجباري لصالح الدولة، كما تعمل الضرائب غير المباشرة على رفع أسعار السلع فيقلل من حجم المبيعات مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح وبالتالي تخفيض مدخرات أرباب العمل (بومدين ورشيد، صفحة 94).

وبممكن نوضيخ تطور مداخيل الجبائية العادية خلال الفترة 2010-2018 من خلال الجدول رقم(2):

الجدول رقم (2): مداخيل الجبائية العادية خلال الفترة 2010-2018 . و: مليار دج

المجموع	الضرائب الغير مباشرة	الضرائب المباشرة	المداخيل السنوات
1284.59	719.99	561.60	2010
1511.42	826.24	685.18	2011

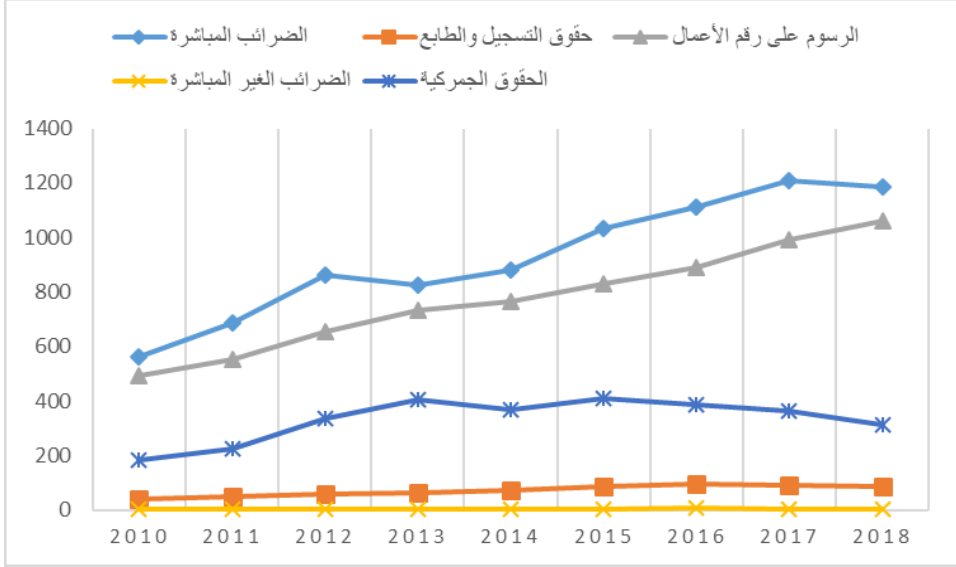
1911.19	1048.29	862.90	2012
2027.72	1204.70	823.02	2013
2089.67	1207.50	882.17	2014
2360.37	1325.27	1035.10	2015
2491.96	1381.76	1110.20	2016
2660.19	1452.61	1207.58	2017
2649.88	1464.85	1185.03	2018
18986.99	10634.21	8352.78	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الإحصائية للمديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للجمارك والوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، موقع ONS.

نلاحظ من الجدول رقم 2 أن الضرائب الغير المباشرة تمثل أكبر نسبة من الحصيلة الجبائية الكلية حيث أن اجمالي هذا النوع من الضرائب تمثل نسبة 56% مقارنة بالضرائب المباشرة علما أن مكونات الضرائب الغير المباشرة هي: الرسم على رقم الأعمال، حقوق التسجيل، حقوق الطابع، الحقوق الجمركية و ضرائب غير مباشرة أخرى، لأن هذا النوع من الضرائب لا يتطلب أجهزة ادارية في اطار الرقابة الجبائية عكس ما هو موجود بالنسبة للضرائب المباشرة من جهة و من جهة أخرى نلاحظ أن الحصيلة السنوية من الإيرادات الجبائية العادية ارتفعت من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة من سنة 2010 إلى غاية 2017 ثم انخفضت بنسبة 0.39% و هذا راجع إلى محاولة خفض الاستيراد ابتداء من سنة 2018.

ويمكن توضيح تطور مداخيل الجبائية العادية للفترة 2010-2018 من خلال الشكل رقم (1):

### الشكل رقم (1): تطور مداخيل الجبائية العادية للفترة 2010-2018



المصدر: إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم (01)

يمثل الشكل أعلاه تطور المداخيل السنوية لمكونات الجبائية العادية والمتمثلة في الضرائب المباشرة والغير المباشرة، للفترة 2010-2018، وتشير هذه الاحصائيات إلا أن تطور المداخيل المتعلقة بالضرائب المباشرة كانت في تزايد إلا في سنة 2013 كان هناك تناقص في القيمة المحصلة منها، ثم عادت للتزايد لغاية سنة 2018، بينما مداخيل الرسوم على رقم الأعمال شهدت تزايد مستمر، في حين نلاحظ تذبذب ثم تناقص في الحصيلة المتعلقة بحقوق الجمارك ويمكن إرجاع ذلك إلى تناقص عمليات الاستيراد من سنة 2016 إلى سنة 2018.

### 3- تحليل تطور مداخيل الجبائية العادية والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2019

تحتل الجبائية اهمية بالغة في النمو الاقتصادي فهي تعتبر اداة في يد الدولة تستعملها لتحقيق اهداف اقتصادية كما انها تسمح بمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدولة ويمكن للجبائية ان تؤثر على الافراد من خلال الادخار والاستثمار والجدول رقم (3) يبين تطور مداخيل الجبائية العادية والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2019

الجدول رقم (3):تطور مجموع مداخيل الجباية العادية والنتاج الداخلي الخام خلال الفترة  
2019-2009

الناتج الداخلي الخام (PIB) (الوحدة مليار دينار)	مجموع مداخيل الجباية العادية(الوحدة مليار دينار) (RFC)	المداخيل والسنوات
10006.80	1146.10	2009
11991.68	1284.59	2010
14526.61	1511.42	2011
16115.43	1911.91	2012
16650.20	2027.72	2013
17242.50	2089.67	2014
16591.90	2360.37	2015
17406.80	2491.96	2016
19324.60	2660.19	2017
20259.00	2649.88	2018
20501.06	2836.41	2019

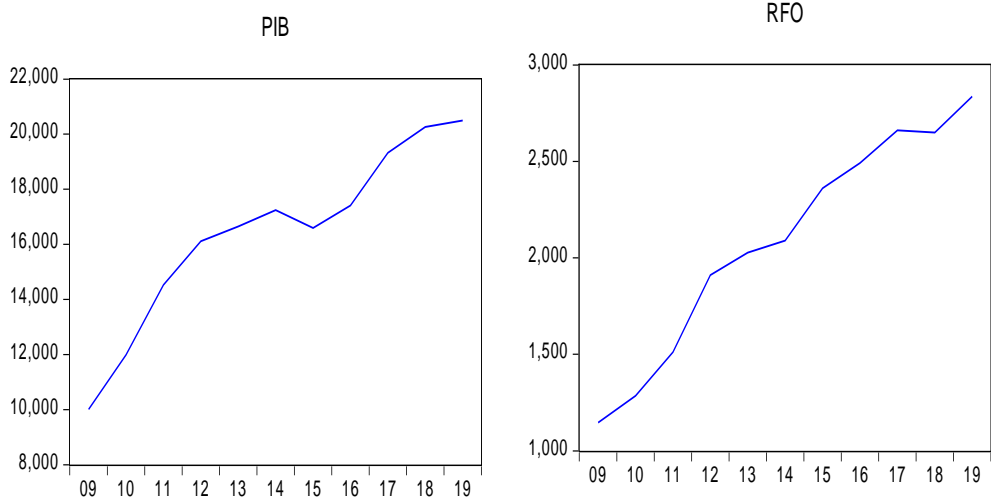
المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الإحصائية:

- المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للجمارك، الوكالة المحاسبية المركزية للخبزينة و الديوان الوطني للإحصائيات: ONS.

- (RFO) : recette de la fiscalite ordinaire ; (PIB) :Produit interieur brut .

## الشكل رقم (2): تطور الناتج الداخلي الخام مقارنة بمداخيل الجبائية العادية للفترة 2009-

2019. الوحدة: مليار دج.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم (03)

يمثل الشكل أعلاه تطور المداخيل السنوية لمكونات الجبائية العادية، والناتج الداخلي الخام للفترة 2009-2019، وتشير هذه الإحصائيات إلى أن تطور مداخيل الجبائية العادية بالزيادة ينجر عنه تأثير على نمو الناتج الداخلي الخام PIB بالزيادة كذلك، لكن القيمة التي تساهم بها حصيلة الجبائية العادية تعد ضئيلة مقارنة بمجموع المداخيل المتعلقة بال-PIB.

إذ نلاحظ أيضا من الجدول أعلاه رقم 3 أن الحصيلة المتعلقة بالجبائية العادية لسنة 2009 تمثل نسبة ضئيلة من الناتج الداخلي الخام PIB حيث أن قيمتها تساوي 1146.10 أي ما يقارب نسبة 11.45% من الناتج الداخلي الخام PIB الذي كانت قيمته تساوي: 10006.8، حيث ارتفعت حصيلة الجبائية العادية لتصل الحصيلة إلى: 2836.41 مليار دج في سنة 2019 مقابل 20501.06 مليار دج من الناتج الداخلي الخام PIB أي بنسبة 13.83%، ومنه إيرادات الجبائية العادية RFO تساهم بنسبة قليلة في الناتج الداخلي الخام PIB، ونستنتج أنه رغم اهتمام السياسة الجبائية بالجبائية العادية في السنوات الأخيرة إلا أن مساهمة الجبائية العادية لازالت ضئيلة لتمويل الخزينة العمومية.

المحور الثالث: دراسة علاقة التأثير والسببية بين إيرادات الجباية العادية والنتاج الداخلي الخام:

يشير الواقع الاقتصادي إلى أهمية الجباية العادية في تمويل ميزانيات الدول وكذا زيادة الناتج المحلي الخام الإجمالي لها، من هنا ارتأينا إلى دراسة علاقة التأثير والسببية بين المداخيل الضريبية والنتاج الداخلي الخام أي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 وذلك باستخدام اختبار السببية لقرنجر واختبار التكامل المشترك لجوهانسن وذلك كما يلي:

### 1- التعريف بمتغيرات الدراسة ودراسة استقراريهما:

#### 1-1- التعريف بمتغيرات الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بمتغيرين هامين في الاقتصاد وهما المحاصيل الجبائية أي إيرادات الجباية العادية والنتاج الداخلي الخام والذي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية، وفيما يلي نضع:

-المحاصيل الجبائية: تعتبر المحاصيل الجبائية المتغير المفسر للمتغير التابع ونرمز لها بالرمز X:

-الناتج الداخلي الخام: تعتبر المتغير التابع ونرمز لها بالرمز Y.

#### 1-2- دراسة استقرارية المتغيرات:

يمكن الاعتماد لدراسة استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات على اختبار ديكي فولر الموسع (عام 1981) (Dickey Fuller Augmenté) ADF والذي يعتبر من أهم الاختبارات في دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية، ولقد بينت نتائج الاختبار عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ما يلي:

#### الجدول رقم (4): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرارية السلسلتين الزمئيتين

الفرق الثاني عند المستوى 5%			الفرق الأول عند المستوى 5%			السلسلة الأصلية عند المستوى 5%			البيان
النتيجة	إحصائية t	ADF المحسوبة	النتيجة	إحصائية t	ADF المحسوبة	النتيجة	إحصائية t	ADF المحسوبة	المتغيرات
مستقرة	-1.70	-2.70	غير مستقرة	-1.98	-1.57	غير مستقرة	-4.10	-3.88	الناتج الداخلي PIB
-	-	-	مستقرة	-4.24	-4.21	غير مستقرة	-3.21	-1.32	الجبائية العادية : RFO

#### المدروستين

المصدر: مخرجات Eviws 7. انطلاقا من الملحق أدناه.

يتضح من الجدول أعلاه أن:

- السلسلة الزمنية الأصلية للناتج الداخلي الخام غير مستقرة، كما أنها غير مستقرة عند مستوى الفرق الأول وتستقر بعد إجراء الفرق من الدرجة الثانية.
- السلسلة الزمنية الأصلية لإيرادات الجبائية العادية غير مستقرة، وتستقر بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى.

#### 2- اختبار سببية التأثيرين متغيرة الجبائية العادية ومتغيرة الناتج الداخلي الخام:

يمكن الاعتماد على اختبار السببية لقرنجر Granger Causality/Block-Exogeneity للكشف عن وجود علاقة تأثير متبادل بين متغيرة إيرادات الجبائية العادية ومتغيرة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2019، ولقد بينت نتائج الاختبار ما يلي:



الجدول رقم (5): نتائج اختبار السببية بين متغيرة إيرادات الجباية العادية والنتائج الداخلي الخام.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/06/22 Time: 23:04

Sample: 2009 2019

Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DRFO does not Granger Cause DDPIB	7	0.05810	0.9451
DDPIB does not Granger Cause DRFO		1.11280	0.4733

المصدر: مخرجات 7 Eviws.

يتضح من خلال الجدول أعلاه لاختبار السببية بين متغيرة إيرادات الجباية العادية ومتغيرة الناتج الداخلي الخام أن:

-القيمة الاحتمالية المحسوبة لاختبار قرانجر اكبر من القيمة المجدولة أي: Prob:  $0.9451 > 0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  الدالة على أنه لا يوجد علاقة تأثير وسببية في الاتجاه الأول أي متغيرة الإيرادات الجباية لا تؤثر على متغيرة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2019.

-القيمة الاحتمالية المحسوبة الثانية لاختبار قرنجر اكبر من القيمة المجدولة أي: Prob:  $0.4733 > 0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  الدالة على أنه لا يوجد علاقة تأثير وسببية في الاتجاه الثاني أي الناتج الداخلي الخام لا يؤثر في إيرادات الجباية العادية؛

ومنه لا يوجد علاقة سببية في الاتجاهين بين متغيرة إيرادات الجباية العادية ومتغيرة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2019، وعليه نستخلص من هذا الاختبار أن إيرادات الجباية العادية لا تؤثر على تطور الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة.

### 3- دراسة علاقة التأثير الطويلة الأجل بين إيرادات الجباية العادية والنتائج الداخلي الخام

لقد أمكن دراسة علاقة التكامل المشترك بين متغيرة إيرادات الجباية العادية ومتغيرة الناتج الداخلي الخام ولقد بينت النتائج باستخدام اختبار جوهانسن ما يلي:

## الجدول رقم (6): نتائج اختبار التكامل المشترك بين إيرادات الجبائية العادية والناتج الداخلي الخام.

Date: 02/06/22 Time: 23:26  
Sample (adjusted): 2011 219  
Included observations: 9 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: PIB RFO  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.999895	0.829394	15.49471	0.0099
Atmost 1 *	0.606390	0.361671	3.841466	0.0444

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات 7.Eviws.

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن:

القيم الإحصائية الاحتمالية المحسوبة (Prob.\*\*\*) أقل من القيمة الاحتمالية المجدولة والتي تساوي إلى 0,05 أي :

None \*:  $0,0099 < 0,05$

At most 1 \*:  $0,0444 < 0,05$

ومنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5%، أي هذا يعكس وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين إيرادات الجبائية العادية والناتج الداخلي الخام في الجزائر في المدى الطويل.

خلاصة:

عالجنا من خلال هذه الدراسة الإطار العام للسياسة الجبائية والمداخل الجبائية في الجزائر، حيث قمنا بتحليل تطور الجبائية العادية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2009-

2019 وأخيرا في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة علاقة التأثير والسببية بين إيرادات الجباية العادية والنتائج الداخلي الخام ولقد كللت هذه الدراسة بالنتائج التالية:

-تطور المداخل السنوية لمكونات الجباية العادية والمتمثلة في الضرائب المباشرة والغير المباشرة، للفترة 2009-2019 كان بصفة متفاوتة ومتذبذبة أحيانا حيث تشير معطيات هذه الدراسة أن تطور مداخل الضريبة المباشرة كانت في تزايد إلا في سنة 2013 كان هناك تناقص في القيمة المحصلة منها، بينما مداخل الرسوم على رقم الأعمال شهدت تزايد مستمر، في حين نلاحظ تذبذب ثم تناقص في الحصيلة المتعلقة بحقوق الجمارك ويمكن إرجاع ذلك إلى تناقص عمليات الاستيراد من سنة 2016 إلى سنة 2019.

-تمثل الضرائب المباشرة أكبر حصة من الحصيلة الجبائية الكلية للدولة حيث بلغت 1185.03 مليار دج في سنة 2018 وهذا ما يعادل نسبة 44.72% من الحصيلة الجبائية الكلية، وتمثل الرسوم على رقم الأعمال ثان مورد هام لتمويل الخزينة إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يعادل 1061.70 مليار دج أي تقارب نسبة 40.07% من الحصيلة الجبائية الكلية ، اما بالنسبة للاقتطاعات الأخرى على غرار الحقوق الجمركية ، حقوق التسجيل والطابع و الضرائب غير المباشرة الأخرى فهي تمثل مجتمعة نسبة 15.21% من مجموع الإيرادات الجبائية.

-تساهم المداخل الجباية العادية مساهمة ضعيفة في الناتج الداخلي الخام PIB في الجزائر خلال الفترة 2009-2019.

من جهة أخرى انطلاقا من الاختبارين أعلاه حول السببية والتكامل المشترك يتضح أن إيرادات الجباية العادية لا تؤثر على تطور الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، غير أن تطور الجباية العادية يمكن أن يؤثر على الناتج الداخلي الخام أي النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل.

وانطلاقا من هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات كما يلي:

-تفعيل الأجهزة الضريبية لزيادة التحصيل الضريبي لتمويل خزينة الدولة.  
-توسيع دائرة استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان الاقتصادي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

-إصلاح تدابير إجراءات التحصيل الضريبي لزيادة الإيرادات الضريبية .

## قائمة المصادر والمراجع

### ➤ الكتب:

- رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

- كريتبي بومدين، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال ( 1970 – 2014، سنة 2018.

- بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، سنة 2014.

### ➤ مجلات:

- هواري سفيان، ونقال فاطمة. (4, 7, 2021). أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر-1990/2019-دراسة قياسية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11 (4).

- بكريتبي بومدين، ويوسفي رشيد. (بلاتاريخ). السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر – دراسة تحليلية واقتصادية. مجلة المالية والأسواق.

### ➤ أطروحات:

- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، موشزهية، الإمتيازات الجبائية كمدخ للتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، سنة 2018.

### ➤ المواد:

- المادة 1. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- المادة 135. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- المادة 136. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- المادة 15. (2022). قانون الرسوم على رقم الأعمال .

- المادة 150. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- المادة 16. (2022). قانون الرسوم على رقم الأعمال .

- المادة 2. (2022). قانون الرسوم على رقم الأعمال .

- المادة 217. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- المادة 222. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

### اللغة الأجنبية:

-Pierre, B. T. (2004). *La Fiscalité En France* (Vol. 10). Paris: Hachette Supérieur.

### الملاحق

الملحق الأول: نتائج دراسة استقرارية المتغيرات المدروسة باستخدام ديكي فولر الموسع.

Null Hypothesis: X has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.752016	0.9932
Test critical values:		
1% level	-2.886101	
5% level	-1.995865	
10% level	-1.599088	

Null Hypothesis: Y has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.566330	0.9910
Test critical values:		
1% level	-2.886101	
5% level	-1.995865	
10% level	-1.599088	

المصدر: مخرجات Eviws 7 انطلاقا من المعطيات أعلاه.